تجربة الخوصصة و الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا

### د. محمد ولد أعمر

### مدير المدرسة العليا للتعليم، انو كشوط، موريتانيا

|  |  |
| --- | --- |
| **ملخص**:  تستعرض هذه الورقة برنامج الإصلاح الاقتصاديوالخوصصة في موريتانيا ضمن العناصر التالية:  - طرق خصخصة القطاع العام.  -بعض الآثار الاجتماعية والسياسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.  -تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي. | **Résume** :  Ce papier présente le programme de réformes économiques mauritaniennes, et essaie de traiter les points suivants :  - Les méthodes de privatisation du secteur public ;  - impact sociologique et politique de ce programme ;  - évaluation de ce programme. |

تعددت الكلمات من/ خوصصة،خصخصة،استخصاص،تفويت، لتحديد مفهوممعين وهو نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو عملية تقليل دور الحكومةوزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي أو في ملكية الأصول، أما برنامجالأمم المتحدة الإنمائي فهو يعرف الخوصصة بأنها التحول لصالح اقتصاد السوق عن طريق الخطوات التالية:[[1]](#endnote-2)1

* اتخاذ سياسات اقتصادية من شأنها أن تدعم اقتصاد السوق تتمثل هذه السياسات في تقوية الإطار المؤسسي لاقتصاد السوق وإتباع سياسة التحرير الاقتصادي الذي يفسح المجال واسعا للقطاع الخاص لتعبئة الموارد وتحريك الاقتصاد.
* تنمية القطاع الخاص، هذه المرحلة هامة في تطوير الخدمات التي يحتاج إليها القطاع الخاص، وتشمل تنظيم السياسة النقدية والمالية التي تدعم وتشجع القطاع الخاص والاهتمام بالمؤسسات التي تعني بتنمية القطاع الخاص (الغرف التجارية، الاتحادات…)
* خصخصة القطاع العام تتطلب درجة من النضج في القطاع الخاص ليكون قادرا على ريادة عملية التنمية، وهنا تتم العملية بالطرق التالية:
* بيع المنشأة أو المؤسسة كليا أو جزئيا عن طريق طرح الأسهم.
* البيع في مزايدة مفتوحة.
* إشراك القطاع الخاص في إدارة المنشأة العامة.
* تأجير المنشأة.

إن الهدف من الخوصصة هو تحقيق قدر كبير من الكفاءة أو الرفاهية الاجتماعية، عن طريق تحقيق الغايات الاقتصادية التالية:-

* خلق مالكين حقيقيين لرأس المال (أفراد أو جماعات)، هؤلاء المالكين يمكن أن يستفيدوا من مخرجات أداء المنشأة التي تمت خصخصتها.
* تنمية القاعدة المؤسسية المساعدة، تتمثل هذه القاعدة في قوانين الاستثمار وأسواق المال وبورصات الأسهم…
* خلق عملية إصلاح دائمة تحمي عملية الخوصصة وتحديد العلاقات بين الوزارات الوصية والمؤسسات المخوصصة .

1. ماهي معايير البيع والإبقاء في المؤسسات العمومية؟
2. هل تقع عملية البيع في ظل مناخ من الشفافية.؟
3. هل تتم عملية نقل الملكية إلى القطاع الخاص أو الأجنبي والمشترك على نحو يضمن بالفعل كسبا للاقتصاد الوطني؟
4. كيف ستتعامل الدولة مع العمالة المستغنى عنها في وحدات القطاع العام المباعة ؟
5. هل جرى تقييم الأصول المباعة وفقا لقيمتها الحقيقية أم أن ضغوط المؤسسات المالية الدولية وبعض المستثمرين قد أدت إلى بيع هذه الوحدات بأقل من قيمتها السوقية؟
6. كيف ستستخدم حصيلة بيع وحدات القطاع العام، هل ستستـخدم فقط في دعم مسار الوحدات الباقية المتعثرة، أم يستفاد منها في إنشاء وحدات جديدة عامة أو مشتركة تسهم في طرح إنتاج جديد في السوق، أم ستمثل هذه الحصيلة مورد تموين لأنشطة الحكومة أو الوحدات العامة في مرحلة مقبلة؟
7. هل سيقتصر دور القطاع الخاص علي المساهمة في النشاط الاقتصادي المدر للربح أم سيمتد للأنشطة الاجتماعية التي لا تدر أرباحا كبيرة؟
8. أي نوعين من الفنون الإنتاجية سيميل القطاع إلى استخدامها، هل هي الأساليب ذات الكثافة الرأسمالية العالية كما هو مشاهد حاليا في معظم المشاريع الاستثمارية الخاصة، أم أساليب الإنتاج التي تتفق مع معطيات الاقتصاد ،من موارد وفيرة خاصة من العنصر البشري؟
9. ما هي الشروط التي يلزم توافرها لضمان اتساق نوعية الاستثمار الخاص لتوفير فرص عمل متزايدة سواء للعمالة الموجودة بالسوق حاليا أو الجديدة الوافدة إليه سنويا (بسبب الزيادة الطبيعية - 2,9 % في موريتانيا - والعودة من الخارج ) والتي تجد في القطاع الحكومي أو العام سوقا متسعة للعمل ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة – في إطار الخصخصة في موريتانيا – تتطلب الانتظار حتى تكتمل آليات هذا البرنامج، وبالتالي منح الخوصصة (الخصخصة) مدة زمنية كافية حتى نتمكن من رصد الآثار المترتبة عليها والإيجابيات المتحققة عنها، إلا أننا هنا نود طرح سؤال هام- في نظرنا- وهو هل يستطيع القطاع الخاص الموريتاني أن يقوم بالدور المناط به، أي هل يمكن أن يكون رائدا لعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي بديلا للقطاع العام من جهة، ومن جهة ثانية هل يملك الخواص الموريتانيين المؤهلات والظروف المطلوبة للقيام بهذا الدور ؟

بعد حصول الدولة الموريتانية على استقلالها في 28/نوفمبر 1960 عملت الظروف على إجبار الدولة على القيام بكافة الأنشطة الاقتصادية من أجل تلبية الحاجات الملحة للدولة حديثة النشأة.

أدت هذه الظروف إلى تحمل الدولة وظائف الدولة التقليدية (الأمن والدفاع) ووظائف أخرى تكمن في خلق وإنشاء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة النشاط الاقتصادي …

ومع مرور الوقت وتزايد تعرض الدولة الموريتانية للظروف غير المواتية داخليا وخارجيا، زادت الأعباء وتزايد عجز الميزانية العامة وتطلب تخفيض هذا العجز أو تحقيق الادخار تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (برامج التثبيت والتكييف) التي تشترط تخلي الدولة عن ملكية بعض المؤسسات واشتراك القطاع الخاص ( الخوصصة أو الخصخصة ).

في إطار برنامج إعادة تأهيل القطاع شبه العمومي قامت الحكومة بإعداد برنامج إصلاح قطاع المؤسسات العمومية، تتلخص محاوره في:[[2]](#endnote-3)2

**1- إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي**:

قامت الحكومة بالمصادقة على أمر قانوني يحدد النظام الأساسي والإطار القانوني للمؤسسات العمومية ويحدد علاقتها بالدولة .

المرسوم رقم 90/118 بتاريخ 1/8/1990 يحدد تنظيم وسير وتشكيل الجهاز الاستشاري الخاص بالمؤسسات العمومية.

المرسوم رقم 90/154 بتاريخ 22/10/1990 .

المرسوم رقم 91/72 بتاريخ 10/4/1991 المتضمن المصادقة على نظام أساسي ثابت للشركات ذات رأس المال العام .

سن هذه المجموعة الكبيرة من القوانين مكن من تسليط الأضواء على العلاقة التي تربط الدولة بالمؤسسات العمومية وأعطت هذه القوانين المزيد من المسؤولية للجهاز الاستشاري والجهاز التنفيذي للمؤسسة العمومية واستهدفت تكريس الشفافية في التسيير وزيادة المردودية.

**2- الإجراءات المتعلقة بالتطهير المالي للقطاع العام.**

وافقت الحكومة الموريتانية على دفع المستحق عليها للشركة الوطنية للمياه والكهرباء، وللميناء المستقل في انواكشوط، ولهيئة البريد والمواصلات والخطوط الجوية الموريتانية والشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية، والبالغ 689,2 مليون أوقية على نفقة برنامج إصلاح قطاع المؤسسات العمومية.

**3-إعادة هيكلة المؤسسات الأساسية.**

استفادت من عمليات إعادة الهيكلة للشركات التالية:

* الشركة الوطنية للمياه والكهرباء.
* شركة الخطوط الجوية الموريتانية.
* الشركة الوطنية للإيراد والتصدير.
* هيئة البريد والمواصلات.
* ميناء انواكشوط المستقل.
* الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات السمكية.

**4- الحد من تدخل الدولة بشكل تدريجي** :

نظرا للعبء الثقيل الذي يشكله القطاع العام على ميزانية الدولة فإن الدولة الموريتانية قررت التخلي عن بعض المؤسسات، مثل الشركة الموريتانية البرتغالية للصيد البحري، والشركة الموريتانية التونسية للصيد البحري، والشركة الموريتانية لصناعة السكر( نظام التصفية)وتخلت الدولة عن نظام الاحتكار الذي كان يسود المواد الضرورية (الأرز، السكر، الشاي …). وقامت بتحويل ملكية الشركة الموريتانية للتأمين وإعادة التأمين إلي القطاع الخاص، وليبرالية القطاع.

**5- الإصلاح الوظيفي علي مستوي القطاع العام** :

من ضمن أهداف برنامج إصلاح القطاع العام تقليل العمالة عن طريق نظام التسريح الإجباري أو الاختياري، وفي هذا الإطار تم الاستغناء عن خدمات 1235 (عامل) من المؤسسات العمومية التالية :

* الشركة الوطنية للإيراد والتصدير.
* ميناء انواكشوط المستقل .
* شركة النقل العمومي .
* الشركة الموريتانية لصناعة السكر.
* الشركة الموريتانية للإيداع والعبور .
* الشركة الموريتانية لتسويق المنتجات النفطية .
* الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك.

وقد كلفت عمليات التسريح خزانة الدولة حوالي 378 مليون أوقية دفعت للعمال كتعويضات عن إنهاء عقود عملهم.

**6- تقنيات الخصخصة :**

قبل الشروع في عملية الخصخصة يتم إخضاع المؤسسة التي يراد تفويتها إلي القطاع الخاص لدراسة الجدوائية من طرف خبير تحت رعاية القطاع الوزاري الذي يملك الوصاية.

تواجه عملية الخوصصة بشكل عام الكثير من الصعوبات منها: [[3]](#endnote-4)3

1. عدم توفر الموارد المالية الكافية للعملية، وإن كان البعض يرى أن عملية الخوصصة تساهم في تخفيف عجز الميزانية العامة، فإننا نقول إن هذا التخفيف سيكون في السنوات الأولى للبيع، وبعدها سيختفي بند بيع المؤسسات العمومية من إيرادات الميزانية العامة مما قد يؤدي إلى زيادة العجز.
2. عدم توفر الكافي من العملات الصعبة كمشكلة عامة، ويزيدها التحويل السنوي لأرباح المؤسسات المخوصصة إذا كان الشريك أجنبيا.
3. يؤدي تسريح عدد كبير من العاملين في المؤسسات العمومية التي يتم تخصيصها إلى زيادة مشكلة البطالة، مما يؤثر سلبا في سوق العمل الوطنية، وينجم عنه نتائج اجتماعية سيئة، ويقضي على الدور الاجتماعي للدولة .
4. ضعف القطاع الخاص وعدم تنظيمه وانعدام المبادرة فيه ونقص الخبرات.

إن كافة هذه الصعوبات لم تمنع البعض من القول إن إيجابيات الخوصصة تكمن في :

* رفعمعدل النمو الاقتصادي.
* رفع مستوى جودة السلعة أو الخدمة.
* تخفيض عجز الموازنة العامة.
* زيادة الادخار القومي والاستثمار ...
* زيادة حجم الصادرات وتخفيض عجز ميزان المدفوعات.
* تخفيض الحاجة إلى المديونية الخارجية.

**7- آثار تطبيق برنامج الخوصصة**

الآن وبعد تطبيق موريتانيا لبرنامج الخوصصة يمكن أن نرصد الآثار التالية :-

1. تباع المؤسسات بأقل من قيمتها الحقيقية مما يجعل عملية الخوصصة لا توفر أموالا كبيرة لميزانية الدولة .
2. الأرباح السنوية للمؤسسات تفوق ثمن البيع(موريتل مثلا) مما يجعلنا نقول إن:
3. الدولة الموريتانية لم تتخلى عن الشركات الخاسرة فقط(إذا ما هو معيار البيع؟).
4. أدى البرنامج إلى تحرير الأسعار وارتفاعها مما أثر على أصحاب الأجور الثابتة والطبقات الفقيرة (ارتفاع أسعار الماء، الكهرباء، الأرز، الشاي، الخدمات الصحية.
5. أدت الخوصصة في بعض القطاعات إلى تحويل الاحتكار من احتكار الدولة إلى احتكار قلة متحكمة في الأسعار ونوعية الخدمات( شركات التلفون الجوال مثلا) كما لم تؤدي ليبرالية القطاع إلى تخفيض السعر(حالة قطاع الصحة).

استهدف من الخوصصة رفع شعار المنافسة وبالتالي تحسن السلع والخدمات، وهذا ما لم يقع في موريتانيا وبالذات في التعليم حيث أدت خوصصة هذا القطاع إلى تفشيل القطاع وتشويه سمعته وقلة مردوديته والرفع من تكاليف عملية التمدرس(الدروس الخصوصية، المدارس الخاصة) مقارنة مع التكاليف الإجمالية للأسرة الموريتانية… دون أن يكون القطاع الخاص بديلا أو منافسا جيدا للقطاع العام . وهذا ما يرجع إلى عوامل عدة منها عدم الفصل المطلق بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث الفرد المشتغل في القطاع العام هو نفسه في القطاع الخاص، مما يجعل الوقت والجهد في القطاع الخاص على حساب الوقت والجهد في القطاع العام (التسيب وكثرة التغيب …)

كما أدت خوصصة قطاع التعليم إلى منح الكثير من رخص المدارس والمعاهد المهنية، وغير المراقبة مما سيؤدي إلى الزيادة في أعداد العاطلين (تخريج دفعات دون معرفة لاحتياجات السوق ) وتدني إنتاجية المؤسسات المشغلة لمخرجات هذه المعاهد غير المراقبة من حيث المناهج والضوابط العلمية….

أدت عملية الخوصصة إلى تسريح العمالة في المؤسسات المخوصصة مما ساهم في زيادة معدلات البطالة(على الأقل في السنوات الأولي للخوصصة) وإن كانت الحكومة تقوم ببعض الإجراءات الهادفة إلى تفادي هذا الأثر (سياسات الدمج).

**8- بعض الآثار الاجتماعية والسياسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي**

إن الهدف الأول والأخير للتنمية هو الإنسان، ومن هذا المنطلق نقول إن برنامج الإصلاح الاقتصادي كوسيلة لهذه التنمية يجب أن يراعى هذا المنطلق.

صحيح أن الفترة التي طبقت فيها برامج التثبيت والتكيف في موريتانيا، كانت الأحوال الاقتصادية ومن ثم الأحوال الاجتماعية قد أصبحت في تقهقر مستمر، وهذا ما تطلب وضع أهداف ماكرو اقتصادية يجب تحقيقها، عن طريق آليات عدة، وقد أحدثت هذه الآليات أو السياسات آثار اقتصادية واجتماعية- كانت ذات الوجهين السلبي والإيجابي - جمة جعلتنا نطرح السؤال التالي:-

هل التضحية الاجتماعية[[4]](#endnote-5)4(تكلفة البرنامج) التي تكبدها ويتكبدها المجتمع الموريتاني تساوي النتائج التي حققها أم تكبرها؟

ا- البطالة

لقد عرفت موريتانيا تحولات كبيرة من الاستقلال وحتى الآن، وفي البداية كان المجتمع زراعيا ولا يعتمد على الدولة في الكثير من الاحتياجات، والآن وبعد التحولات الكبيرة التي عرفها نتيجة الجفاف وتزايد الوعي والتحسن الذي عرفته المدينة … أصبحت الظواهر تأخذ شكلا آخر من الكبر والتعقد.

عرفت سوق العمل الموريتانية خلال هذه الفترة خللا كبيرا نتيجة:[[5]](#endnote-6)5

* معدلات النمو السكانية العالية.
* ارتفاع مستويات التحضر.
* تراجع القدرة على التشغيل.
* تراجع فرص الهجرة.

ب-ارتفاع معدلات النمو السكانية:حيث وصل معدل النمو إلى 2,9 % ليصل إجمالي عدد السكان إلى 2,5 مليون نسمة تقريبا، هذا بالإضافة إلى اتسام الهرم السكاني بالقاعدة العريضة، حيث يمثل الأطفال في سن أقل من 15 سنة حوالي 45 % من إجمالي عدد السكان، وتمثل نسبة السكان النشطين من 15 سنة إلى 52 سنة / حوالي 50% ويزيد معدل نمو هذه الشريحة ليصل إلى 3,2 % سنويا. [[6]](#endnote-7)6

ج- ارتفاع مستويات التحضر: يقاس مستوى التحضر بنسبة السكان المقيمين في الأماكن الحضرية إلى إجمالي السكان المقيمين في البلاد، وهذا ما يلاحظ تزايده في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل الطرد في الريـف (الجفاف، ضعف أو انعدام الخدمات الإدارية، الصحية، التعليمية ..)

وهذا ما أدى إلي تزايد سكان المدن وبالذات العاصمة انواكشوط التي فاقت التقديرات بالأضعاف وهو ما يظهر في انتشار أحياء الصفيح المحيطة بالعاصمة.

وصلت نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان حوالي 15 %سنة 1965 و14 % سنة 1970 و40 % سنة 1988 و51 % سنة 1993.

د- تراجع القدرة على التشغيل: عرفت مستويات التشغيل في السبعينات في موريتانيا تحسنا كبيرا نتيجة البرامج التنموية المطبقة (الإحلال محل الواردات، إنشاء البنية التحتية …) إلا أن هذا التوجه سرعان ما تغير نتيجة التدهور الذي عرفته أسعار صادرات الدولة الموريتانية والتناقص الذي شهدته المساعدات المساعدات الخارجية(الهبات والقروض) وتنامي الخدمة السنوية للدين… مما أدى إلى تراجع القدرة على التشغيل في السنوات الأخيرة .

ه- فرص الهجرة :- كانت الهجرة إلى الخارج في موريتانيا موجهة أساسا إلى الدول الإفريقية( التجارة) ،والسعودية، إلا أن السنوات الأخيرة التي شهدت تنامي ظاهرة العنف والنزاعات المسلحة في إفريقيا أدت إلى التفكير في البديل، وهنا توجهت العمالة الموريتانية إلى الإمارات( الشرطة، الأئمة…) وإلى أوروبا وأمريكا إلا أن هذه الأخيرة سرعان ما زادت من الشروط وقللت من فرص الهجرة إليها.

الجدول رقم(1) مؤشرات التشغيل

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة |  | 1977 |  |  | 1998 |  |
|  | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع |
| سكان نشطين | 338682 | 92096 | 430778 | 417273 | 163708 | 580981 |
| يعمل | 310920 | 78515 | 389435 | 324846 | 104980 | 429826 |
|  |  | معدل البطالة | % |  |  |  |
| الحضر |  |  | 28,9 | 28,8 | 41,6 | 32,1 |
| ريف قار |  |  | 3,6 | 21 | 31,1 | 24,3 |
| رحل |  |  |  | 8,1 | 41,9 | 14,7 |
| المجموع % | 8,2 | 14,7 | 9,6 | 22,2 | 35,9 | 26 |

**Source :Bilan Eco et Social 90/98 P :22 Annexe**

# الجدول رقم (2) تطور أعداد موظفي الوظيفة العمومية

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | 90 | 91 | 92 | 93 | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 |
| عدد الموظفين | 20659 | 19303 | 19479 | 19918 | 20437 | 21030 | 21714 | 22496 | 23267 |

**Source :Bilan Eco et Social 90/98 P :22 Annexe**



الشكل رقم (1)



**9- آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي**:

أثرت برامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل من خلال:[[7]](#endnote-8)7

* 1. **الإجراءات المتبعة لخفض عجز الميزانية العامة**:- أدت هذه الإجراءات إلى التأثير السلبي على الطلب على العمالة من خلال :
* تخلت الدولة الموريتانية نهائيا(باستثناء وزارة الصحة والتعليم، والدفاع والأمن) عن الالتزام باكتتاب الخريجين، وجمد التوظيف الحكومي حتى يمكن التحكم في بند الأجور الموريتانية هذا بالإضافة إلى التفكير في التخلص من العمالة الزائدة في الإدارات الحكومية إلا أن التخوف من الآثار الاجتماعية والأمنية لهذا الإجراء يمنع تنفيذه في الظروف الحالية.
* أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة، وإلغاء الدعم، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام، والرسوم على الخدمات العامة، وترك الأسعار لتتحدد في ضوء آليات العرض والطلب … أدت إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق، مما أثر على الطلب المحلي وأدى بالتالي إلى حدوث كساد واضح في الأسواق وتراكم غير مرغوب في المخزون السلعي لدى القطاعين العام والخاص، وهذا ما ترتب عليه تسريح أعداد لا بأس بها من العمالة الموظفة.
* أدى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والتشغيل والمستلزمات السلعية، المحلية والمستوردة(بعد خفض قيمة العملة الموريتانية) إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية في وقت لا تستطيع فيه هذه القطاعات أن ترفع من مستوى الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة، وكانت نتيجة ذلك حدوث خفض ملموس في الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه القطاعات، ومن ثم تدهور في قدرتها الذاتية على التراكم والحد من التوسع في خطط الإنتاج، وقد أثر ذلك سلبا في الطلب على العمالة.
* أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية، كالتعليم والصحة والإسكان الشعبي… إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات، فمثلا على الرغم من وجود طلب حكومي على العمالة المشتغلة بقطاع الصحة والتعليم، إلا أنه ما زال دون المستوى المطلوب، حيث لا يمثل الإنفاق على قطاع الصحة من إجمالي الإنفاق العام سوى 5,5 % في حين تبلغ نسبة المستفيدين من الخدمات الصحية 30 % في الفترة 87-90، والأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية 0,2 مليون طفل سنة 1991 والأطفال خارج المدارس 0,5 مليون طفل…[[8]](#endnote-9)8
* أدى تقليص دور الدولة(القطاع العام) في النشاط الاقتصادي إلى تراخي الاستثمار الحكومي-يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا إلى تقليص نسبة الاستثمار إلى الناتج لتصل إلى 16,6 % بدلا من 32 % في السنوات ما قبل 1985في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة(باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية التحتيةAMEXTIP مثلا، وهي مشروعات تعتمد على التشغيل المؤقت للعمال…
  1. **إجراءات خفض عجز ميزان المدفوعات**: وهي المصاغة تحت بند تحرير التجارة الخارجية، أثرت سلبيا علي العمالة، من خلال الأمور التالية:-
* يؤدي إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية إلى خسارة الأسواق التقليدية للصادرات الموريتانية، والتي كانت تضمن تخطيطا للإنتاج لفترات معقولة، ومن ثم عمالة مضمونة أثناء تلك الفترات.
* أدى خفض قيمة العملة الموريتانية إلى ارتفاع كلفة المواد الوسيطة المستوردة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي التي تعتمد في إنتاجها على هذه المواد، ومن ثم إلى زيادة الأسعار النهائية لمنتجات هذه القطاعات، وفي ضوء تردي مستوى الدخول الحقيقية للسكان- بسبب الغلاء والبطالة وعدم نمو الأجور والمرتبات بمعدل مساو لمعدل التضخم- فقد عمق ذلك من حالة الكساد الاقتصادي في السوق المحلي من ناحية، وإلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات التي تعتمد في إنتاجها على واردات وسيطة من الخارج من ناحية أخرى، وكذلك له صلة وثيقة بخفض الطلب على العمالة.
* تحرير تجارة الاستيراد يؤدي إلى تعريض الصناعات المحلية لمنافسة حادة قد لا تستطيع الصمود أمامها مما ينجم عنه إفلاس وغلق الصناعات المحلية، مما كان (وسيكون) له تأثير واضح علي تفاقم مشكلة البطالة.[[9]](#endnote-10)9
  1. **تأثير السياسة النقدية على البطالة: هنا نشير إلى**:
* السقوف التي فرضت على النظام المصرفي بهدف الحد من الائتمان وامتصاص السيولة، قد أدت إلى خفض واضح في حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكثير من هذه القطاعات يعتمد في تمويل رأس ماله الجاري على الائتمان ولهذا كان من جراء هذه السياسة زيادة حجم الطاقات الإنتاجية العاطلة وخفض مستوى الإنتاج المحلي في كثير من المشروعات، ومن ثم التأثير سلبا على الطلب على العمالة المحلية.
* زيادة أسعار الفائدة أدت إلى زيادة كلفة رأس المال، ومن ثم إحجام المستثمرين وأصحاب المدخرات عن استثمار أموالهم في مشروعات استثمارية جديدة .
  1. **الخوصصة**: أدت الخوصصة وما تطلبته من نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى تصفية عدة مشاريع (كما رأينا ) نهائيا أو نقل ملكيتها جزئيا إلى القطاع الخاص. وهذا ما أدى إلي تسريح عمال المشاريع أو تقليصهم مثلا تشجيع العمال على التقاعد أو الاستقالة...

أدت الخوصصة إلى تزايد معدلات البطالة نتيجة التسريح من جهة ومن جهة ثانية سوء توزيع هذه البطالة(حيث تتركز في القطاع الزراعي، وقطاع الخدمات..) هذا من حيث القطاعات، أما من حيث توزيع البطالة، بين الريف والمدينة فمن الملاحظ أن تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة -نتيجة عوامل الجذب - قد أدى إلى مضاعفة معدلات التحضر في حين ما زالت فيه معدلات نمو القطاعات -قطاع الخدمات وقطاع الصناعة- دون المستوى المطلوب مما أدى إلى تكدس العمال في المدينة، وبالتالي البحث عن فرص عمل خارج الوطن(الشرطة الموريتانية في الإمارات، القضاة في الإمارات في الأساتذة في الكويت، العمال الموريتانيون في فرنسا، أئمة المساجد في الإمارات رعاة الإبل في الإمارات العمالة الموريتانية في السعودية وليبيا،والتجار الموريتانيون في إفريقيا…)

إذا إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا قد اقترن بارتفاع معدلات البطالة هذا بالإضافة إلى انخفاض معدلات أجورها الحقيقية وتدهور مستوياتها المعيشية، وبالذات بالنسبة للمشتغلين في المناطق الحضرية. وتشير هذه الآثار إلى مجموعة من الملاحظات يتعين الأخذ بها عند تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي:-[[10]](#endnote-11)10

1. إن التغيرات التي لحقت سوق العمل في موريتانيا امتدت طيلة فترة البرنامج من 85-وحتى الآن 2004 ولم تظهر حتى الآن بوادر تغير الوضعية (لم تقتصر على الأجل القصير كما يفترض البرنامج).
2. إن هذه التغييرات قد ترتب عليها بدورها مجموعة من الظواهر السلبية التي قد تؤثر على الأداء الاقتصادي للدولة الموريتانية في الأجل الطويل :-

* أولى هذه الظواهر تكمن في تهميش نسبة متزايدة من قوة العمل نتيجة تقلص فرص العمل في القطاعات الرسمية، وتزايد أعداد المنضمين إلى القطاعات غير الرسمية وهو ما يعني حرمان هذه الفئات من مكاسب كانت تحصل عليها (ضمان حد أدنى للأجور، عدد قانوني لساعات العمل، وظروف التشغيل ) مما يؤدي إلى تزايد نسبة الأنشطة غير القانونية(التهريب، تجارة المخدرات…)
* أدى انخفاض الدخول الحقيقية - نتيجة ارتفاع الأسعار -بالنسبة لشريحة كبيرة من العمال إلى تراجع طلبهم على السلع الأساسية -وفي مقدمتها السلع الغذائية -وكذلك الخدمات الاجتماعية -مثل التعليم والصحة-وهو ما ينتج عنه بالضرورة تدهور الأوضاع الصحية للعمال وأسرهم مما يؤثر على قدراتهم الإنتاجية الحالية والمستقبلية.
* أثرت برامج الإصلاح الاقتصادي على الهياكل الإنتاجية، حيث مثلا تقلص قطاع الصناعة التحويلية بها وتراجعت مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض مقدرته الاستيعابية من قوة العمل.
* أحدثت برامج الإصلاح آثرا توزيعيا غير متماثل بالنسبة للفئات المختلفة من السكان، أي ازدادت حدة التفاوت بين الدخول مما قد ينعكس على الاستقرار الاجتماعي والسياسي لموريتانيا. هذا بالإضافة إلى المشاكل التي واجهت الحكومة الموريتانية في سعيها لتشجيع العمالة :[[11]](#endnote-12)11
* طول المدة التي يتطلبها رد فعل النسيج الاقتصادي أمام الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها.
* عدم كفاية الخبرة المهنية لليد العاملة.
* قلة التنظيم وضعف الأنظمة التي تشجع على توفير فرص العمل.
* تعقيد قوانين العمل.
* كلفة عناصر الإنتاج مما يحد من قدرة الشركات على خلق فرص العمل.

ومن هذا المنطلق اعتبرت الحكومة الموريتانية تشجيع العمل من المتغيرات الأساسية لسياسة مكافحة الفقر، لتحقيق الأهداف التالية:-

1. بناء النمو الاقتصادي بالاعتماد على نشاطات توفر فرص عمل جديدة ودائمة ،وترفع من مستوى العاملين فيها.
2. جعل القطاع الخاص العنصر الأساسي في مكافحة البطالة، وذلك من خلال تشجيع قيام وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل قليلة الكلفة، وتشجع العمالة ذات الخبرة القليلة.
3. الرفع من مساهمة القطاع الريفي في خلق فرص عمل جديدة، من خلال تشجيع ودعم المنتجات الزراعية، وتحويل منتجات تربية المواشي، وظهور حرف إنتاجية وخدماتية تلبي حاجة هذا القطاع بشكل أفضل.
4. إعطاء الأولوية للفئات المحرومة للدخول إلى سوق العمالة، وخاصة للنساء وللفقراء، بالاستناد إلى برامج محو الأمية وبرامج التأهيل المهني الملائم.
5. دعم ديناميكي القطاع غير الرسمي الذي برهن على قدرته على تخفيف آثار النبذ الاجتماعي وعدم المساواة والفقر في الوسط الحضري. تشجيع ظهور اقتصاد ريفي قادر على خلق فرص عمل جديدة، وذلك من خلالزيادة مردوديته وتنظيم بنيته والرفع من قيمته.

1. الهوامش:

   1د/محمد الطيب عبد الله الطيب ،تقيييم تجربة الاستخصاص في السودان ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع للجمعية 2،و3 /12/1997 ص6 . [↑](#endnote-ref-2)
2. 2 محمد الأمين ولد سيد باب ، الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها علي الخصخصة في موريتانيا ، مصر المعاصرة ، يناير /إبريل 2000، العدد 457 /458 ،ص326. [↑](#endnote-ref-3)
3. 3 مصطفي محمد العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلي اقتصاد السوق في البلدان العربية ،الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط ،عن الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية ،الطبعة 1 ،بيروت 1999،ص 65. [↑](#endnote-ref-4)
4. 4 Rédaction , FMI , BM, pourquoi l’ajustement Structurel ne marche pas, L’autre Afrique ,N 17, du 17au23 Sept 1997 , P 8. [↑](#endnote-ref-5)
5. 5 عبد العزيز شرابي ،برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان العربية ،الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط ،عن الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية ،الطبعة 1 ،بيروت 1999،ص65 [↑](#endnote-ref-6)
6. 6:M P/ Bilan Eco-Soci , ,P21 Annexe. [↑](#endnote-ref-7)
7. 7 د/ رمزي زكي ، الراهن و المحتملفي تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي علي التنمية البشرية ، الطريق العدد الأول ،يناير1995.… ص 71 [↑](#endnote-ref-8)
8. 8 تقرير التنمية البشرية 1993 ،ص 139،141،159،181. [↑](#endnote-ref-9)
9. 9 د/محمود عبد السميع علي ،هيكل التوظف الصناعي المحتمل في ظل التحرير الاقتصادي،مصر المعاصرة ،العدد 428،ابريل 1992،ص73. [↑](#endnote-ref-10)
10. 10 د/ليلي أحمد الخواجة ،أسواق عمل الدول النامية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، مصر المعاصرة ، العدد431 ،يناير 1993،ص127. [↑](#endnote-ref-11)
11. 11 وزارة التخطيط ، استراتيجية التنمية 98/2001 ص 50 . [↑](#endnote-ref-12)